



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱

تاریخ ثبت
۱۳۸۵

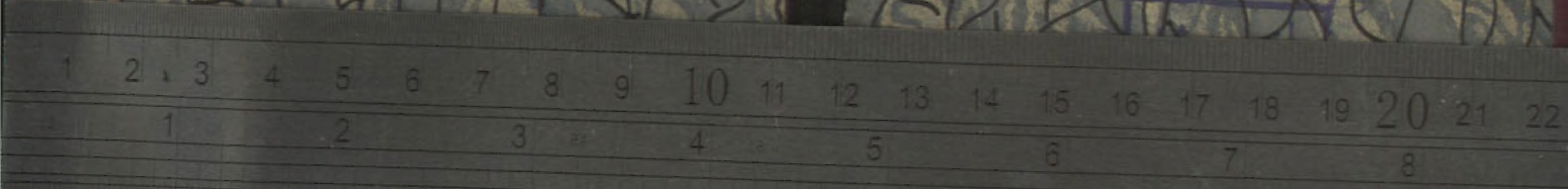
کتابخانه مجلس شورای ملی	
نام کتاب: الوالد المکوت فی شرح الایات	مؤسسه ۱۳۰۲
مؤلف: ابی اسحق بن فوجت	شماره دفتر ۲۶۰۳۶
موضوع: علاقه حلّی	شماره قفسه ۴۰۷۲
۱۴۸۹	

تاریخ ثبت
۱۳۸۵

خطی - فهرست شده
۱۶۱۹

تاریخ ثبت
۱۳۵۸

کتابخانه مجلس شورای ملی		۴۵۱
نام کتاب: التلویح المکتوب فی تشرح الایات		مؤسسه
مؤلف: ابی اسحق بن فویخت		۱۳۰۲
موضوع تألیف: علامه حلی		شماره دفتر
شماره قفسه: ۴۰۷۲		۴۶۰۳۶
		۷۴۸۹



خطی - فهرست شده
۱۶۱۹

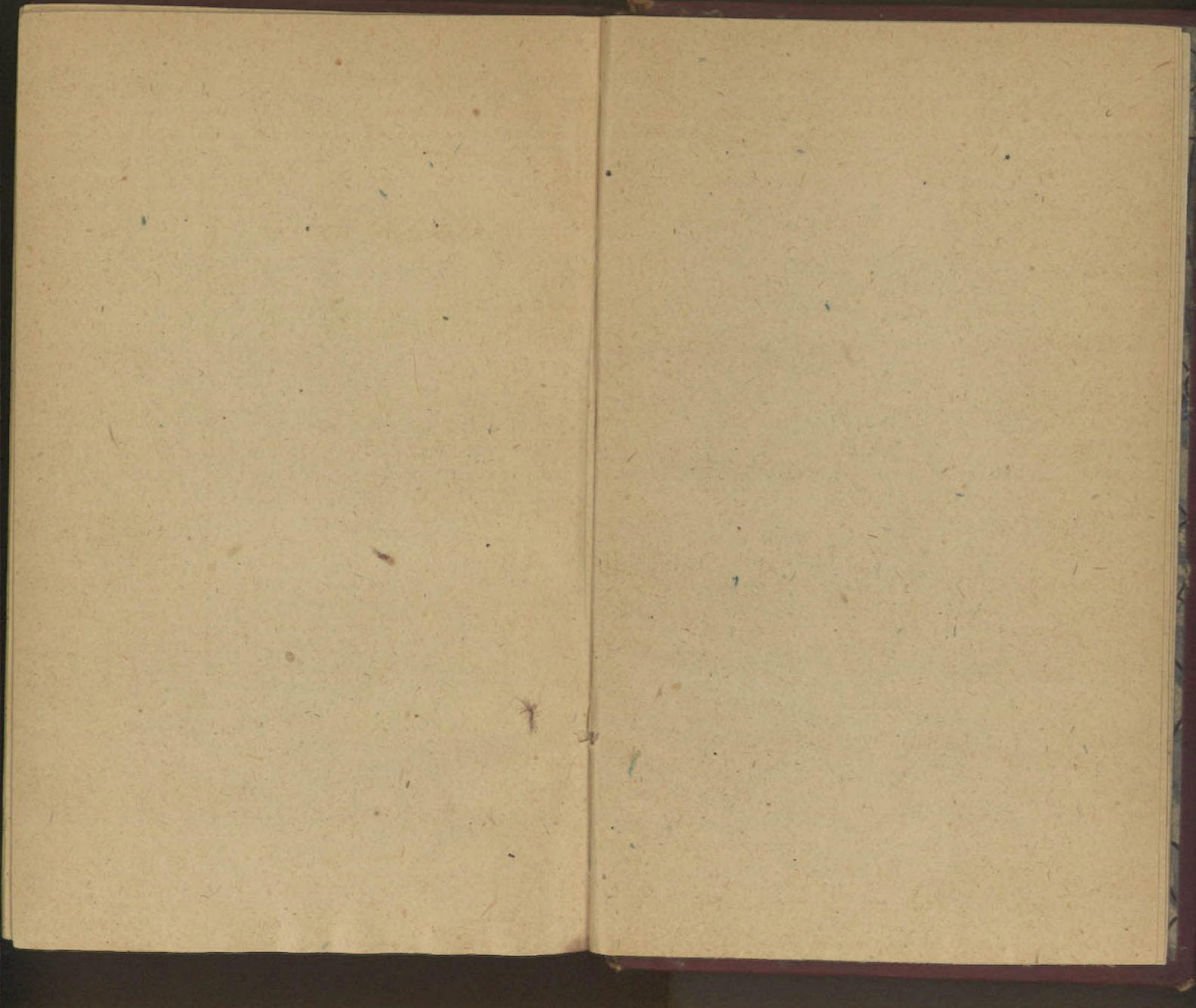
110

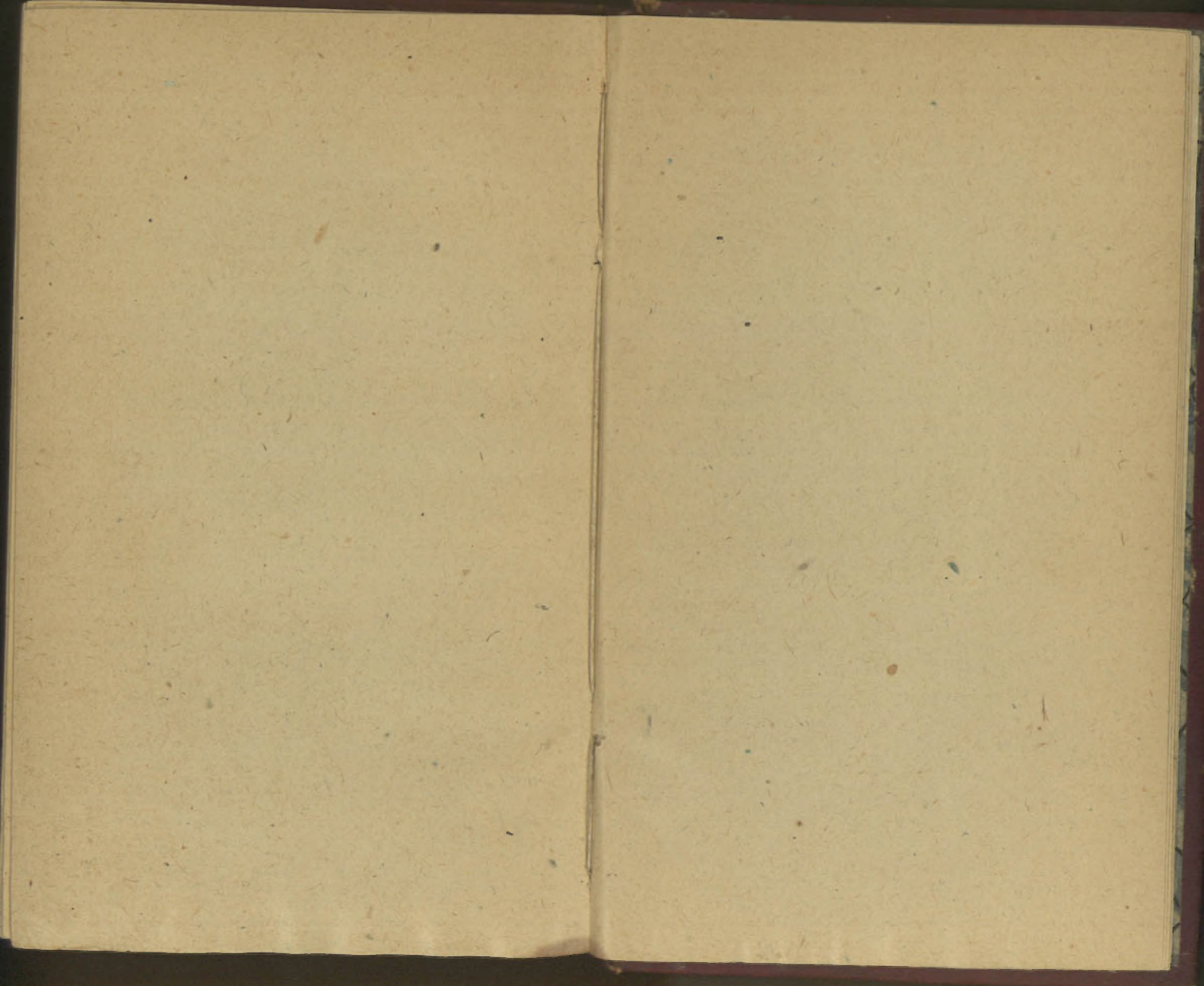
100

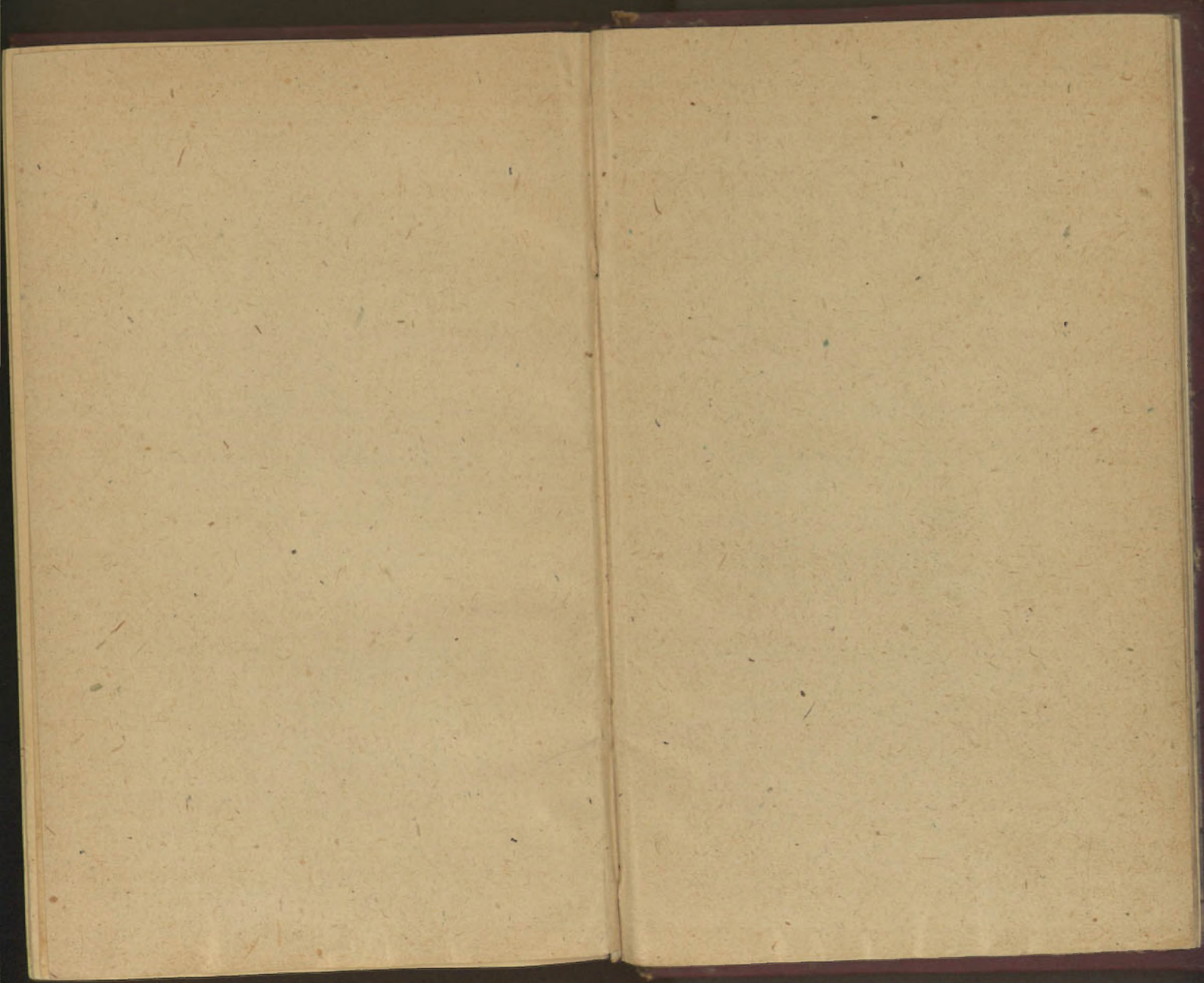
سنگی شلک
۱۷ - ۱۷

بازدید شد
۱۳۸۱

W. G. W. W.
1871











۱	المفصل الأول في النظر في مسائل
۲	الاول في هذا النظر
۳	الثاني في وجوب
۴	الثالث في الترتيب للعلم
۵	الرابع في ان وجوبه على
۶	الخامسة في اول الواجبات
۷	السادسة في الدليل
۸	السابعة في الدليل الصحيح هل يقبل العلم ام لا
۹	الثامنة في ضبط الاستدلال بالادلة لا التحقير
۱۰	التاسعة في حد العلم
۱۱	العاشر في تضم العلم
۱۲	الحادي عشر في مقابل العلم بالدليل للعلم بالعلم
۱۳	الثاني عشر في ان النظر هو العلم
۱۴	الثالث عشر في كون المعارف معدومة لنا
۱۵	المفصل الثاني في الجواهر والعرض و في مسائل
۱۶	الاول في تعارض الجواهر والعرض والجسم
۱۷	الثاني في الجبر الذي لا يجزئ
۱۸	الثالث في نائل الجسم
۱۹	الرابع في جواز نائل العلم والاولان والتواضع
۲۰	الخامسة في كون امر متين

۱	السادسة في ان تلك الخطا
۲	الثانية في تعريف الحركة
۳	الثالثة في تعريف التكون
۴	الرابعة في ان ذلك الحصول ليس على
۵	العاشر في اساطير الافعال والافعال على الفاعل
۶	المفصل الثالث في احكام الجواهر و في مسائل
۷	الاول في حدود الاحكام
۸	الثاني في احوال التسلسل
۹	الثالث في شبهة الخصم والترتيب
۱۰	الرابع في عدم ايقين العلم
۱۱	المفصل الرابع في الوجوه و في مسائل
۱۲	الاول في ان الوجوه نفس الحقيقة
۱۳	الثاني في ان المعدوم ليس شيئا
۱۴	الثالث في عدم الوجوه في العلم والحدث
۱۵	الرابع في ان العلم لا يستدعي المؤثر
۱۶	الخامسة في ان العلم الموجود في الواجب الممكن
۱۷	السادسة في قولنا العلم لا يعلم
۱۸	السابعة في حواس الممكن ان
۱۹	المفصل الخامس في شالشيء و في مسائل
۲۰	الاول في ان شالشيء يقع في
۲۱	الثاني في قدر

٥١ الثالثة في علم
 ٥٢ الرابعة في حكمة
 ٥٣ الخامسة في اتساع صبر
 ٥٤ السادسة في اتساع
 ٥٥ السابعة في اتساع
 ٥٦ الثامنة في اتساع
 ٥٧ التاسعة في اتساع
 ٥٨ العاشرة في اتساع
 ٥٩ الحادية عشرة في اتساع
 ٦٠ الثانية عشرة في اتساع
 ٦١ الثالثة عشرة في اتساع
 ٦٢ الرابعة عشرة في اتساع
 ٦٣ الخامسة عشرة في اتساع
 ٦٤ السادسة عشرة في اتساع
 ٦٥ السابعة عشرة في اتساع
 ٦٦ الثامنة عشرة في اتساع
 ٦٧ التاسعة عشرة في اتساع
 ٦٨ العاشرة عشرة في اتساع
 ٦٩ الحادية عشرة في اتساع
 ٧٠ الثانية عشرة في اتساع

٧١ الثالثة عشرة في اتساع
 ٧٢ الرابعة عشرة في اتساع
 ٧٣ الخامسة عشرة في اتساع
 ٧٤ السادسة عشرة في اتساع
 ٧٥ السابعة عشرة في اتساع
 ٧٦ الثامنة عشرة في اتساع
 ٧٧ التاسعة عشرة في اتساع
 ٧٨ العاشرة عشرة في اتساع
 ٧٩ الحادية عشرة في اتساع
 ٨٠ الثانية عشرة في اتساع
 ٨١ الثالثة عشرة في اتساع
 ٨٢ الرابعة عشرة في اتساع
 ٨٣ الخامسة عشرة في اتساع
 ٨٤ السادسة عشرة في اتساع
 ٨٥ السابعة عشرة في اتساع
 ٨٦ الثامنة عشرة في اتساع
 ٨٧ التاسعة عشرة في اتساع
 ٨٨ العاشرة عشرة في اتساع
 ٨٩ الحادية عشرة في اتساع
 ٩٠ الثانية عشرة في اتساع
 ٩١ الثالثة عشرة في اتساع
 ٩٢ الرابعة عشرة في اتساع
 ٩٣ الخامسة عشرة في اتساع
 ٩٤ السادسة عشرة في اتساع
 ٩٥ السابعة عشرة في اتساع
 ٩٦ الثامنة عشرة في اتساع
 ٩٧ التاسعة عشرة في اتساع
 ٩٨ العاشرة عشرة في اتساع
 ٩٩ الحادية عشرة في اتساع
 ١٠٠ الثانية عشرة في اتساع

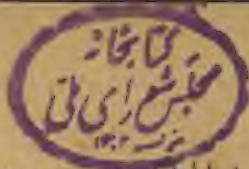
١٠١ **الترابعة** في مباحث متعلقة بالارادة
 ١٠٢ **الخامسة** في ابطال كلام النفس
 ١٠٣ **السادسة** في هذا اللذة والالم
 ١٠٤ **السابعة** في محبة الله
 ١٠٥ **الثامنة** في ان القدر قبل الفعل
 ١٠٦ **التاسعة** في تعلو القدر بالقدرة
 ١٠٧ **العاشر** في متعلق القدر
 ١٠٨ **الحادية عشر** في ان القدر غير موجب للفعل
 ١٠٩ **الثانية عشر** في ان القدر غير فاعل
 ١١٠ **المقدمة** في التكليف في مسائل
 ١١١ **الاول** في شرطه
 ١١٢ **الثانية** في محبة الانسان
 ١١٣ **الثالثة** في بيان حمل التكليف
 ١١٤ **الرابعة** في اسما ذلك التكليف ما لا يظن
 ١١٥ **المقدمة** في عشرة في الاطلاق وغير مسائل
 ١١٦ **الاول** في حقه
 ١١٧ **الثانية** في وجوبه
 ١١٨ **الثالثة** في ان لا يجوز فعل الفروع باللفظ
 ١١٩ **الرابعة** في ان لا يحل الاجتنان عن فعل ما منع اللفظ
 ١٢٠ **الخامسة** في الصلح في الدنيا
 ١٢١ **مسائل** في التوحيد

١٢٢ **الاول** في كونها في طاعة الاله
 ١٢٣ **الثانية** في كونها في طاعة الاله
 ١٢٤ **الثالثة** في كونها في طاعة الاله
 ١٢٥ **الرابعة** في كونها في طاعة الاله
 ١٢٦ **المقدمة** في عشرة في هذا الموضوع
 ١٢٧ **الاول** في ان القدر قبل الفعل
 ١٢٨ **الثانية** في ان القدر غير موجب للفعل
 ١٢٩ **الثالثة** في ان القدر غير فاعل
 ١٣٠ **الرابعة** في ابطال كلام الكلام
 ١٣١ **الخامسة** في ابطال كلام الكلام
 ١٣٢ **السادس** في بيان محبة الله
 ١٣٣ **المقدمة** في عشرة في الوعد والوعيد
 ١٣٤ **الاول** في ان وجوب التوابع العفاب
 ١٣٥ **الثانية** في ابطال الاحباط
 ١٣٦ **الثالثة** في ان هذا الفاسد قطع
 ١٣٧ **الرابعة** في ان هذا الفاسد قطع
 ١٣٨ **الخامسة** في ان وجوب فعل التوبة
 ١٣٩ **السادس** في ان التوبة واجبة
 ١٤٠ **السابعة** في ان التوبة واجبة
 ١٤١ **الثامنة** في ان التوبة واجبة
 ١٤٢ **التاسعة** في ان التوبة واجبة

١٢٩ العاشرة في اثبات الصلوة للمؤمن وغيره من المؤمنين
 ١٣٠ الحادية عشرة في اعطاء النكاح للمؤمن على الوعد والوعد
المفصل الرابع عشر في النكاح وفي مسائل
 ١٣١ الاولى في جواز العقد
 ١٣١ الثانية في شرائط المهر
 ١٣١ الثالثة في اثبات بطلان العقد
 ١٣٢ الرابعة في جواز طهارة الكراهة
 ١٣٣ الخامسة في ان الانبياء اشرف من الملائكة
 ١٣٣ السادسة في العمل انسان على اتق
 ١٣٤ السابعة في الاعادة وامكانها
 ١٣٤ الثامنة في بناء البواهر
 ١٣٥ التاسعة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 ١٣٥ العاشرة في الرجال
 ١٣٥ الحادية عشرة في الاسعار
 ١٣٥ الثانية عشرة في الاوزان
 ١٣٩ الثالثة عشرة في بيان صفة الانبياء
 ١٣٩ الرابعة عشرة في الترتيب على اليهود
 ١٣٩ الخامسة عشرة في الترتيب على النصارى
 ١٣٩ السادسة عشرة في الترتيب على المجوس واليهود
 ١٣٩ السابعة عشرة في ابطال قول التنوير
 ١٣٩ الثامنة عشرة في الترتيب على المجوس

١٣٣ التاسعة عشرة في الترتيب على جند الاسلام
 ١٣٣ العشرون في الترتيب على الصلاة
المفصل الخامس عشر في الامامة وفي مسائل
 ١٣٣ الاولى في جواز الامامة
 ١٣٤ الثانية في وجوب العصمة
 ١٣٤ الثالثة في جواز صفات الامام
 ١٣٤ الرابعة في وجوب النقص
 ١٣٤ الخامسة في جواز الاعراضات على ما تقدم
 ١٣٤ السادسة في تعيين الامام
 ١٣٤ السابعة في الجواب عن اعتراضات الخصوم
 ١٣٥ الثامنة في النقص للفقير
 ١٣٥ التاسعة في نفع اعراضات الخصوم
 ١٣٥ العاشرة في صور ما ذكره امامنا عليه السلام من غير علم
 ١٣٥ الحادية عشرة في امامنا عليه السلام لا يذلل الاثني عشر
 ١٣٥ الثانية عشرة في حكم الخلفاء





انوار الملکوت

شرح الباقوت

الاصول لا یستحق ابراهیم بن فویخت و نارنج نالغہ

سنة ۶۸۳

و شرحه للعلاء مہ حسن بن یوسف العلوی طاب ثراه

۶۴۸ - ۷۲۶

در فروردین ماه ۱۳۱۲ حسب الاشیان حضرت مستبلا

غیر الحقیقین جامع المعقول والمنقول آقا میرزا طاهر

داعش آقا ضامن نوشند و انا العبد المذنب علی مرتضیٰ صاحب

Handwritten marginal notes in Persian script, including the date '۱۳۱۲' and other illegible text.

الغياض

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله ذي العزة الفاهرة والعزة الباهرة والبارى الفخرة
والنعم الفاهرة واللاء الوافرة على ما اولا من المطامير
الفاهرة وتكون على سوانع نعم الفخرة وتسلخ في الزمان الفخرة
والساعة والسلام على انفس النفوس الماهرة محمد وعترته الانبياء
الزاهدين وسلم عليها **اما بعد** فان الله على كل انسان بقدر
الامكان وحسنه العقل والطوى باللسان جازل يصل الى
معرفة الحق في غاية خلقه وبالثاني حصل له الاثارة والاستفادة
بما لا يخطر على ذهن من الملقح وحسنه وما اقتضاه واجب عناية
تكميلها الامور الثمينة والاضاءة العقلية وكان ذلك ما يمتنع الا
بعد معرفة وتباعد وبعدها الوصف على حقيقة لا يجرم وجب ذلك
على عامة المكلفين ولم يكف بذلك بقوله لا تدركون فوجب على
كل عارف ارشاد المجاهدين وتبيين الغايات بتجصيل مفهومات شعبة
عندهم ناقصة في هذا المقام وحصل هذا المرام وقد صنف العلماء
في ذلك كتب من المسوطات والطول القول فيه ككتاب مختصرات
مطولات الا انهم لم يلبسوا من رتبته في تلك الابواب ولم يخلصوا
من خطاه في بعض الاعتقادات وقد صنفنا في ذلك كتابا مشعرا وانما
فيها سبيل الرشاد وهدى الى طريق السداد فراجوا فيها خيرا للعباد
وقد صنف شيخنا الاقدم وابناءنا الاعظم ابو اسحاق ابراهيم بن
نوح بن قدس الله دوحه التراكيب ونفسه العلمية نخبة اسماء الباقين

ندخل في من السائل على اشرفها واعلاها ومن المباحة على اجلها
واسماها الا انه قليل الحجج كبر العلم مستصعب الفهم في غاية الاجتهاد
والاختصار بحيث يحجز عن حله اولوا الاطراف ان يضع هذا
الكتاب الموعود بانوار المالكين في شرح الباقين على رتبته
نظرة من خطا الناس من مشكلات متباعدة السبيل من مفاهيم شعبة
في اركان اربعة في هذا الكتاب يستعين بالله تعالى في كل باب
وهو حينئذ يتم الوكيل وقد بيناه في الكتاب على مقاصد
المقصد الاول في النظر ما يتصل به في مسائل
المسئلة الاولى في ما يقرب اختلاف الناس في تعريف النظر
ما يقرب فبالقول ان عيان عن غير ما العقل من العقل لا يدور
فما جعلوه اسر اسيا وقالوا في ان عيان عن مجموع علوم اربعة اوطيا
العلم بصفة المقدمات وثانيتها العلم بربهم او ثانيا العلم بربهم
عنهم احاديثها العلم بان ما لهم من الحق فهو حق وقال بعض ائمة
نصفهم ان يتوصل بها الى تصديق اخر الكل على نظر كذا وكذا
الناجح والحق ان يقال النظر في بيان ما هو حقيقة يتوصل بها الى
امر اخر وقد اعترض بعض المحققين بان هذا الحق يختص بالانفال
المبادى التصديقية الى المطالب وفل ما يتفق مثل هذا النظر في
والاكثر الانفال من المطالب الى مبادىها من مبادىها اليها وهذا لا
يدخل في اجماع في الحق المذكور في جعل الحق المذكور هو الانفال
امور حاصلة فالله الى امور متصلة في المقاصد الجواب ان لا
نشرط في الحق المذكور في جعل الحق المذكور هو الانفال من المبادى وكل

من الغيب في خلقه النظر واستطاع السمع الكون لا ينفى
اشترطه الامم فخرج القسم الزم من حيث لا يشق في مخرج
الذي ذكرنا من حيث لا يشق الذي انضاه وهذه المسئلة لا يترتب
المستفاد ان ذكرناها لتوقف مباحث النظر عليها
المسئلة الثانية ان النظر واجب فالصنف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده واسئله

على عباده والذين بعده وبعد فان الله اعلم بما

يختص به من ان يعرف المتعمق في حكمة ولا ظهر الى احد

المعرفة الواحدة الا النظر لان التقليد قد يبين

لا يبرهنهم وفوق المعصوم لا يكون صحة الاكابر

معصومين من معرفة الله تعالى انما يستفاد من كونه

اقول ان العلم ان المعنى لا يشترط ان يفهم ان النظر واجب بل عليه
بهم ان الاول ملازم للصنف فظهر ان معرفة الله واجب ولا يتم الا
بالنظر وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيكون النظر واجبا بهذا
السبيل يتوقف على هذه المقدمة ان الثلاث المفردة التي ان معرفة
الله تعالى واجبة لان يكون واجب ولا يتم الا بالمعرفة انما وجوب الشكر
فلا بد من العلم اكثر من ان يحصى فكل المعصوم واجب بالضرورة
واما التلقين الا بالمعرفة فبالضرورة لا يقال الا بذكر العلم مطلقا
ان لم يعلمه مستقلا لا انما يقول انما النعمة لا يبينها الا مع نصها
فالذي من يعرف الحق يعلم هل نصها الاصل فيجب ان يكون اولها واجب
كان معرفة الله تعالى الحق الحاصل من الخلق ودفع الخوف

واجب المقدمة الثانية في معرفة الله لا يتم الا بالنظر وهذا
المقدمتين لا ينفك عن الاستدلال لان المعرفة ليست من حيثها
بل نظرية والمفيدة النظر بانها هي النظر انما لا ينفك بل هو
كل زمان ومكان للبحوث اليه استدل انما هو العلم بالحق
هنا النظر في اخر النجاة اليه لا يقال له لا يجوز ان يكون كذا التقليد
في هذا الباب وقول المعصوم لا لا يجيب عن الاول بان القلب يتعرف
بمن لا يبرهنهم اذا لا ينفك من العلم وليس كالمسئلة الواحدة
من الامر ومثل هذا الطريق غير محتمل للمعرفة ضرورة وعملها
ان قول المعصوم لا يكون حجة الا اذا عرفنا قوله معصوما وهو العلم
خبر لا يعلمه الله تعالى ان يكون معرفة بالعبادة مستفادة من الله تعالى
بالوحى على بعض المتبذل وهو مسوق في معرفة الله تعالى فينبغي ان لا يرد
الحال لا يقال انما يعرفه معصمه بالمعجز الظاهر لا نقول ان العلم بالمعجز
مستوفى بالعلم بالله تعالى ان يكون غيبا فعلا لاجل الصدق في وقوع المعجز
واعلم ان المصنف طرأ هذا القول الملاحظة حيث جعلوا المعارف متوقفة
على قول المعصوم المقدم الثالث ان العلم انما لا يتم الواجب الا به
واجب الا ان لم يخرج الواجب المطلق عن كونها واجبا مطلقا انما يكون
ما لا يطأ في ما يحال ان الثالث ان النظر رافع للخوف فيكون واجب
المسئلة الثالثة ان النظر واجب فان النظر معقد للعلم فالصنف

والنظر طريق الى العلم ونفسه حقيقة مستقلة

القدرة والنظر في كونه الطال ان لا يخرج من نفسه

والنظر بالان في خطاهل الكلام بل على الصنف لا الله

أقول لما بين المستفاد من قول الله تعالى أنما حصل بالظن وحيط به
 أن يتبين أن النظر في المحسوسات لا يحصل بها ذلك كما وقع عليه الاتفاق
 بين أكثر العقلاء وأكثر المتبحرين ودعوا أن لا يعبد العلم أصلا
 جماعة من الرجال ذهابا إلى أن لا يحصل العلم في الحقيقة بل في التخييل
 والعقلية الخيالية أشبه هذا القول بالضرورة فإن كل من علم أن العلم
 من غير كل من غير محدث فانه يتجسد له علم ثالث هو العلم بالعلم
 محدث وذلك ضرورة حقيقة استحتم التضمين بوجوه أحدها القسم وهو أن
 يقال العلم بكون الاعتقاد الحاصل عقيب النظر علما أم لا يستفاد
 من الضرورة ومن النظر في العلم بالعلم أم لا الأول نلعم أن العلم
 العقلية فيه غاياتها القديمة وأما الثاني فلا يترتب من السلسل بل يترك
 الشيء بنفسه القائل أن العقلاء من ادراك الكلام قد اختلفوا في إفهام
 الاشياء الالهية كما سئلوا في القصر فقال بعضهم ما خلفهم من جهة واحدة
 أضافوا عن الهيكل المحسوس وآخر من أضافوا لا يجزي في القلب
 غير ذلك فإذ كان حال إفهام الاشياء في العقلاء هكذا فالحال في حال
 ابعادهم هم في الشائعات المطلوبة كان معلوما لهم فحصل الحاصل
 فإن كان جهولا استحال توجيها الطلب نحو وكيف تعرف العقلية العلم
 والجواب عن الأول أن هذا القسم يعكس على التضمين في الابطال بأن يقول
 ابطال النظر إذا كان يكون ضروريا أو نظريا فان كان الأول لم يمتنع
 ونحو هذا القول فيه فإن كان الثاني لم يمتنع أيضا بل هو نفس معنى الضمن
 منه حكما لا يتم استفادته من النظر شيئا هذا ان لم يتعرف لفعل القسم
 أما إذا تعرضنا لغيره فيقول لا يجوز أن يكون ذلك لا خلفا ضروريا

و مكارمكم لا اعتبار بها أو نظرا بآداب سلسل وذلك لا يتحصل
 من مقتضى من أحد جهات الملك التي هي بالضرورة مقتضى من
 ضروريته وهذه مقتضى من ظهر في المخطوطة بأنهم إن كل لادم
 بالضرورة مقتضى من ضروريته علم بالضرورة فادن ينظر العقلاء
 المعنوي من علم بالضرورة وهذه النتيجة نظرية مستفادة من مقتضى
 تواتر العلم بأن يلحقها بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 من نفس ضروريته فانه قطع السلسل عن الثالث أنه يدل على ضرورة
 تحصيل المحسوسات لا كلها بل بعضها ولا يدل على عدم الجميع وعلمنا
 أن النفس لغو بالمطلوب من وجهين وجها من المطلوب هو الشيء
 الوجه من الوجهان المسئلة التي بعدهما من وجوه النظر على أنه

وجوب عقلية العلم في العلم بالعلم

أقول لما بين أنه واجب بحيث عن كونه وجوبه فقال لا يتحقق وهو
 من جهة المعنوية خلافا للضرورة الأمر شيئا أو لم يكن وجوبه عقليا
 لغير العلم بالعلم من مقتضى من ذلك حاله بأن الملازمة التي هي علم
 إذا علمه المكلف وأما بالضرورة المكلف لا يتبع حتى عرفه
 ولا عرفه صدق الأما النظر والنظر لا أعلمه إلا أنا واجب على واجب
 على الأولين والحقولت الآن قبل النظر ليس مجرد بنقطع الشيء أو العلم
 وجوبه على أنه دفع هذا الحال لأن قولنا لا يجب على النظر الأولئك
 يكون باطلا لا يقال هذا إن علمكم لأن وجوب النظر نظري فلا كلام
 يقول لا ينظر حتى اعرف وجوب النظر ولا اعرف وجوبه إلا بالنظر وهو
 المحذور فلا نقول وجوب النظر فإن كان نظريا إلا أنه فطري القبيح

٨ اجتزأ بقوله تعالى وما كنا معذبهم حتى ينقلبوا على أعقابهم
وهو البعد وذلك بتلك القديس للآدم للوجوب من وراء الجحيم
ان المراد وما كنا معذبهم من الاضرار الحقيقة حتى ينقلبوا على أعقابهم
المسئلة الخامسة غايته اول الواجبات قال

وهو اول الواجبات وقبل الفساد

اقول قد مضى في ذلك المصروف من المعنوية وهو انما لا يتغير
وهذا لا يعرف عنهم الا انه هو الفساد من النظر وانما انما الجحيم
من الاشياء ونقل عن ابي المحل الاشهرجات اول الواجبات هو المعرفة
بالله تعالى وهو من هذه الجذبات من المعنوية واليد اشار امير المؤمنين
عليه السلام بقوله العلم معرفة الله وهذا هو هاشم الى ان اول الواجبات
الثبات والاضرب في هذا ان يقال ان معنى اول الواجبات لم يجب الفساد
الاول فهو المعرفة وان معنى به لم يجب كنه كان فهو الفساد

المسئلة السادسة في الدليل وهو يقال بالاشتراف على معنيين
احدهما الذي يلزم من العلم بالعلم وجود المدلول وما اعترض بعض
المحققين على هذا بان المدلول قد لا يكون له وجود كالاستدلال في حق
على غير العلم فان تصور ان يقال الدليل هو الذي يلزم من النظر فيه
العلم بالمدلول ويمكن ان يقال ان لا يفتى بالوجود هذا الترتيب الخفي
بل يطلق الترتيب مثل هذه الاسماء القديس على علمها الهاشورية هي
تصح طائفة الوجوه عليها وايضا ان الاستدلال لا يلزم عدم المدلول ويمكن
يلزم المدلول مثل هذه عدم البرهان انما هو ما من المدلول
لهذا انظر في الموضع كاشفاً لمثلها ليرى ان لا يفتى في انما هذا القيد

الزام الدود والحق ان يقال الدليل هو الذي يلزم من النظر فيه
العلم في انما الاستدلال الاستدلال بالمدلول على العلم وذلك لان الدليل
بالعلم الاول يقال على الاستدلال بالعلم على المدلول ويقال بالاستدلال
بالمدلول على العلم ويقال بالاستدلال بالمدلول على العلم على الاخر
الثاني من هذه الثلاثة يختص باسم الدليل وهذا العلم من اول
المسئلة السابعة في ان الدليل يتبع هو انما يعلم انما يقال

والدليل التبعي انما يعلم انما يقال انما العلم

المعاد انما يعلم انما يعلم انما العلم

اقول اعلم ان مقدمة الدليل قد تكون عقلية فخصت بالقدرة العقلية
تجب ان حدود العلم وجودها الصانع وصدق الترتيب هو الشبه بالقدرة
مركبة من عقلية ومعبرة كمال التبعي فانما العلم في قول الترتيب
هو احدى المقدمات وهي عقلية والوجود صدق قوله وهو عقلية
لا يمكن ان يتكبر من انتمعتان العقلية لان التبعي انما يكون حجة بعد العلم
بصدق المدلول وانما غير معبرة اذ عرف هذا فتقول من الناس من قال ان
الدليل المركب من التبعي والعقل لا يفتى بالبعين للوقت على عشرة امور
احدها الترتيب انما بان يلحقوا حق الترتيب ان يكون القاطع مصوباً في اللغة
والحق والتبعي لا يفتى بالبعين لانهما لا كذلك بل يفتى على حد التبعي
لهاج عدم الترتيب انما على غير التبعي من المدلول في اللفظ عدم
المعاد انما ارادته على غير التبعي فيختل المعنى عدم الفعل لانهما يفتى على
التبعي على غير التبعي في العلم لا يحصل البعين عدم التبعي عدم
لاستمرار الحصول عدم بعينه من ظاهره عدم التبعي والتبعي

عدم المعارض العقلية اذ مع وجوده يجب العمل به وبقاها العقل
لاستخدامها في العلم او اهلها من جميع العقل الذي هو الفهم لا يستلزم
فناء أصله المستلزم لفناءه فمعنى العلم انه ما علمت ان هذا الاشياء ان
وان كانت ما حدث به بطر السمعيات الا انه قد يفسد الى الدليل المعقول
الشران ما يحصل به اليقين بحيث يكون المعنى لليقين هو المجموع و
اكثر مما كان العقل من هذا الباب

المسئلة الثامنة في ضبط الاستدلال بالثبوت في التعميم قال

وما ينبغي عليه صدق القول لا يكتب به

اقول اعلم ان الدلائل التعميمية مستندة الى قول التبول وانما يكون
جديس من صدق وصدق بل ثبوته في العلم لا يثبت بالعلم
كذلك فقد يثبت في العلم صدق كالمعبر من وجود الله تعالى وكون
فاداعا لما حكمنا انما لا يثبت في العلم صدق فان لم يكن في العلم ما يثبت
على ثبوته فانه لا يثبت بالعلم لا سيما في المخرج لا يخرج بل لا يثبت
بالسمع وذلك مثل انك لا تعلم التعميم فان كان في العقل ما يثبت على
اشياء العقل والسمع كالمعبر او حقا والكلام في اشياءها من التعميم
المسئلة التاسعة في حق العلم قال

والعلم معرفة المعلومات على ما هو به وذلك حقه

شيوخنا ايضا بما يقتضي كونه في نفس

اقول انك لا تعلم ان الله هل يعرف العلم ام لا فقال نعم انه لا يعرف
الاول ان ما عدا العلم لا يتكفل لانه فيستحيل ان يكون خبره كاشفا له
القائمه اعلم بالقرين كونه عالما بوجوبه وهو علم خاص بسبوت

بالسمع

بشأنه مطلق العلم وان عرض بعض المحققين على القول بان المطالب
من حق العلم هو العلم بالعلم وما عدا العلم يتكفل بالعلم كالمعبر العلم
وليس من الحال ان يكون هو كاشفا عن خبره وغيره كاشفا عن العلم به
اقول اذا قلنا العلم هو معرفة بعضه يكون المقصود مثلا ان هذا هو
معرفة العلم لكن هذه الاعراض لا بالعامه فبما القوم اعلم بالمحقق
ههنا ان يقال اعلم انما ان يكون صدق فانه في العلم اضافيا وضو
مسألة في المعلوم على اختلاف المراتب وعلى كل تقدير من المعلومات
يعلم ان احاطت تلك الصويف او حصلت تلك الصفة للعالم والعلم تلك
الصفة او تلك الصويف يكون بالحق وبما التزم بالبرهان لكن في حق
المعلوم على العلم في الاول مقابل الحق في العلم تلك الصويف على الحق
البرهان فلا بد وانما القائل ضيق في ثبوت الصفة كالمعبر اعراض العلم
وقال لكون انه يجب واختلاف في حق وقال نعم انه يعرف المعلومات على
هو به وهذا الذي اختلف المصنف في ضبطه من وجهين احدهما ان المعرفة
العلم من ان لا يصح اخذها من غير العقل والشر وانما العلم بالعلم لا
بالعلم غير العقل هو به في الخبرين انه لا يقتضي كونه المقصود هو بالعلم
باعتقاد الفلاس من اعراضه شيئا لانه فان انفسها لا يكون العلم
المسئلة العاشرة في تضم العلم قال

ومن شرطه ان كانت اهدافه لا يكتب به

اقول اعلم ان العلم مناه هو غرضه وشرطه هو كونه فان العلم لا
باسرها بغيرها لانه انما يشاء في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
كلت باسرها كسبها لشرها القوم والتمسك لهما بالعلم والشرور

عوالده لا يفرط في طلبك في هذه المصروفات في هذا التفسير
هو الذي يكون من طريقه في الفقه كإثباته في الفقه والكتب في الفقه
من البديعيات والشاهدات والجزئيات والحدسيات والمؤلفات
في الفقه والكتب في الفقه والحدسيات والمؤلفات
في الفقه والكتب في الفقه والحدسيات والمؤلفات

المسئلة الثمانية عشر فان النظر بولدا العلم قال

المسألة الثالثة عشر في ان المعارف مفاتيح لنافال

١٢ واجتنب المعثرة على ذلك موضع الجمل مثال ان القسم جاهل بجمله
 لا ينفذ الله تعالى شره عن فعل الفاعل ولا الرقعة فيه ان القادر
 يقدر لا يفعل بغيره عن علمه لا جهلا بغيره الى استناده اليه وانما قدر
 على الجمل فقدر على العلم لا ان القادر على الشيء قادر على صفة بالشيء
 والوجه الاول ضعيف فثبتنا ضعفه فكيفنا الكلام وقد ذكرنا القادة
 لا ينفذ الله تعالى شره انما الضعيف اعلم ان العارضا الضرورية ليست
 كالمتكبر لان المتكبر في ذاته عظمه من حيثها ففان العارضا اما العارضا
 الضعيفة فانها عارضا هو الله تعالى فلا يحصل بسببها ان القواب
المقصود الثاني في الجوهري والمرزوق وفيه مسائل
المسئلة الاولى في تعريف الجوهري والمرزوق فيهم قال
 الشيخ الجوهري والعرض هو الجوهري بالعرض هو الجوهري
 في الجوهري بالعرض هو الجوهري بالعرض هو الجوهري
 اقول اعلم ان الجوهري اصطلاح المتكبر عيان عن المعنى الذي لا يتغير
 فالجوهري جبري يتدرج تحت الخط والسطح والجسم ويقولون الذي لا يتغير
 يخرج عن الجسم ويقولون اوجه يخرج عن الخط والسطح فاما انفسان كما من
 كل وجه بل الخط لا يتغير في العرض والعرض وان انفس في الطول والسطح
 لا يتغير في العرض وان انفس في الطول والعرض فاما انفسا لا انفسا
 بالجسم لا انفسا في الخط والسطح الذي ذكره المصنف فاصل انفسا للجسم
 والخط والسطح ويكره ان يقال ان مقصود حديثه هو مرتبة وهي موجودة
 في الجوهري او يقال مقصود بغير الجوهري من المرزوق فكل ما ذكره كانا ارضا
 عندنا لا انما نعلم بطريق الجوهري على اننا الشيء وحيثه على المبرور

١٣ في موضوع والعرض في تعريف المتكبر عيان عن الحال في الجوهري كالتوطين
 والبرودة وتحتوي هذا ان الشيء الخط في الجوهري اما ان يشهد له ان هذا
 هناك بالانسان والبقية والاقدم هو الجوهري والثاني هو المرزوق فاما
 به الحال فيمن لا يتحول الماء في الكون وحره لا انما المرزوق هو الجوهري
 موضوع ولا واسطاه به الجوهري والحال فيمن من الممكنات وهذا الجوهري
 المتكبر خلافا للذات انما هي انفسا جوهري في العقل والشيء
 انفسا المتكبر انما هي انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 له عارضا وهذا ضعفه لان الانفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 العارضا فكيف المتكبر يمكن ان يكون في ذاته ولا انفسا انفسا انفسا انفسا
 بالانفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 الجوهري في تعريف المتكبر عيان عن الطول والعرض الجوهري انفسا انفسا
 وهو انما يحصل من ثابته جوهري من انفسا الجوهري من جوهري من
 الخط في السطح من السطح الجوهري انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 ثلاثة اشكال واما انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 جوهري من ثابته جوهري من ثابته جوهري من ثابته جوهري من ثابته
 عارضا عن المؤلف على انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 الجوهري على السطح هو الجوهري انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 العارضا على السطح هو الجوهري انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
المسئلة الثانية في الجوهري الذي لا يتغير في قال
 ولا يترك كل جسم من الانفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 لانفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا

والا لکن الشكل مضلعا ونذكر هنا كثر

اقول اختلف الناس في ذلك فذهبوا الى ان الشكل الجسم وانه في نفسه متصل فاللصقة له ما لا يتناهى وان تلك لا يخرج بالفعل واخرين فهم قالوا انه مركب من اجزاء لا ينفصل عن بعضها وهو من حيز النظام فذلك انما لاننا انما نعلمه في الجوهري العزم واما المتكلمون فهم قالوا الجسم مركب من اجزاء لا ينفصل عن بعضها وبطلان المصنف كلام الغير في جميع الاول لان النقطة امر وجودي لا يحتاج الى الخط لان الخط انما يلا في غير النقطة وفي غير نقطة اتفاقا والاتفاق لا ينفصل عن كل شيء وما ينفصل احد الجزئين عن غيره فيجب ان كان كل واحد منهما في المطالب وان كان في انفسه في العمل هو جوهره والاشكال ويكون غير قابل للقسمة والاشكال ههنا الشدة انما ينفصل عن حقيقته فويصلح من تلك الكثرة للاجزاء لا ينفصلها الا لكونها حقيقته فلا تخرج من مركزها الى طرفه وذلك انفسه خلقه ويوقع عليه عودا فيكون العود انفسه من الخطين اتفاقا يوزن الحادة وما يوزن فانه غير فيكون مضلعا ههنا نقول ان الشكل كثر في حيزه الشك اجزاء ايضا كانت متفردة من نقطة الى اخرى فتكون مركبة من القطع هو المطالب بجزء الجوهري من الجوهري فانه ان ما بينهما في احد الطرفين المتساويين والاشكال ايضا ههنا في قوله ان هذا المتكلمون عنها في حيزه من غير بعض الحقبة من على الاول النقطة لا يجب انضمامها الى الحل المتماثل غير ان تلك المفهوم من العرض الشك ان يكون شاملا في اجزاء حاصلة من غير تلك ان يكون حاصلا في بعض اجزاءه ومن غير النقطة يحصل ان يكون من قبل الاول فانه ان يكون حاصلا في بعض اجزاءه فيقول ذلك البعض

لنا انفسه بوجه غير شمس وهو ما ذكرناه بعينه فقال على الشكل ان ملاقة

الكون الشك انما يكون نقطة في طرف قطر الدائرة المارة بمركزه ويوضع الدائرة فلتنا القطر انما يوجد للكون بسبب الحركة اربا العرض ولا يجب من ملاقة الكون للسطح حركتها والآخر من القطر مع جعل الملاءمة في فعل المستلزم لوجوه النقطة بالفعل فكيف يكون طرفها لما لا يوجد

المسئلة الثالثة في مثل الاجسام قال

والانضمام الى الملاءمة واحدة في الجزئين

يقول هذا الاشياء في الاعراض

اقول هذه المسئلة شوق في علمها مباحة ههنا نعلمه ونعلمه في المعنوية على ثنائها الا انما احاطا بنظامها فيقول انضمامها الى اولها والاشارة عن وانفرد المعنوية على ثنائها والذليل على ثنائها وجوه الاول انهما متساويان في الحصول في الجزئين ولا يصح في الجسم الا الحصول في الجزئين الثاني انهما متساويان في الحصول في الجزئين وفيما لا يتساوى ولو لا ثنائها لما كان ذلك الثالث انهما متساويان في الحصول في الجزئين وفيما لا يتساوى ولو لا ثنائها لما كان ذلك الرابع انهما متساويان في الحصول في الجزئين وفيما لا يتساوى ولو لا ثنائها لما كان ذلك الخامس انهما متساويان في الحصول في الجزئين وفيما لا يتساوى ولو لا ثنائها لما كان ذلك السادس انهما متساويان في الحصول في الجزئين وفيما لا يتساوى ولو لا ثنائها لما كان ذلك السابع انهما متساويان في الحصول في الجزئين وفيما لا يتساوى ولو لا ثنائها لما كان ذلك الثامن انهما متساويان في الحصول في الجزئين وفيما لا يتساوى ولو لا ثنائها لما كان ذلك التاسع انهما متساويان في الحصول في الجزئين وفيما لا يتساوى ولو لا ثنائها لما كان ذلك العاشر انهما متساويان في الحصول في الجزئين وفيما لا يتساوى ولو لا ثنائها لما كان ذلك

وهذا بخلاف الجسم من العلم في اللون والشيء كالماء

وغيره من دعاة لها بالحق اليه المخلص الشيخ القوي

والله اعلم في العالم من الخلا والاشهر من العالم الانزال

منقول عند نقل بعضه من واسطه وهذا الحال

والحرية حصول الجوهرة من غير عيب وانما خبر قبل

الحركة عند المتكلمين عبارة عن حصول الجوهر في حق عينه حوله

الحركة التي لا تنضم والاولى قالوا الحركة كان اولها القوي من حيث
هو القوة وجعلوا الحركة في الاشغال لا الحصول على المكان الثاني
الحركة تكون في الموضع انقطع ثم جعلوها اسماعليين واحدها الاشغال
المعقول للحركة من المبدء الى المنتهى والقائه الترتيب المبدء الى المنتهى
وجعلوا وجوب الاول ذهني فنهان والثاني خارجي فنهان

المسئلة الثامنة في تعريف التكون قال

والتكون حصوله في حيز واحد اكثر من زمان واحد

اقول هذا تعريف التكون عند المنكسرين وجعلوه مغاير للحركة
تقابل النفاذ ولعلم ان على قسمين الحركة والتكون باسرها
لا يكون بينهما تقابل بل تكون الحركة في التكملة اذ في التكملة
في الحيز والغاير بينهما الشك والترهل وذلك بسند عن نصائير
التصريح بالشك في النسخ اما الاول فيجعلون التكون حيزا عريضا
عاما فلهذا يخرجون طلقا لا يميز به الحركة تعارفا لعدم التكملة
المسئلة التاسعة في ان ذلك الحصول ليس بمحض قال

وليس حصوله بمحض بل بقدر الحركة

اقول اختلفت الامامية في هذه المسئلة فقالوا ان المرصود في الحركة
مجرد وجوبه فقالوا الحصول التكون محض وجوبه ليس بالحركة وهو
مذهب ابي هاشم وابناءه والاولو ذلك الموضع هو الكون وهو محض
الحصول في العجز والحصول بقضوي الكاينته والمصنف فهو هذا الموضع
وهو من هبة الحيز وسائر النفاذ والتكامل على نصير وجهه الحيز
انه لو كان في التكون ثابتا المقتضى اما لا في حصوله بالضرورة في العلم

ليست

منهف ولانها ان في ذلك الموضع الذي يوجب الحصول في الحيزان جميعا
فيل الحصول في ذلك الحيزان فقصي اذ فاع الجوهر الى حصوله والاشغال
والاولى يمكن بان يحصل في ذلك الموضع حيزا واحد حصوله في حيز
الاشغال في حصوله الكلام فيكون له يصبح حيزا واحد حصوله في حيز
في ذلك الحيز لشم الدوران حصوله في حيز واحد في حيز واحد في حيز
المشوق في ان الموضع في حيز واحد في حيز واحد في حيز واحد في حيز واحد
على انما في الحيز في الكلام على الصفة بالقدرة على ذلك في العكس
المسئلة العاشرة في اسئلة الاشغال والبقاء على الغرض قال

والغرض انما يتحقق عليها الاشغال بالبقاء لا بقا

عرضه وان الغرض لا يتقوم بالعرض

اقول اما اسئلة الاشغال عليها فانه في ذلك الموضع عليها البقاء ولعلم
ان الاشغال في حصوله في حيز واحد الحصول في حيز واحد وهو واجب
الانقضاء عن الغرض فلما انما يحتاج في حيز واحد بل انما يحتاج الى البقاء هو
اشغال حصول الغرض في حيز واحد والحصول في الاشغال عليها بالبقاء
معنيها اخذ في الاشغال عرض فلا يتقوم بالعرض لانه لا يميز في حيز واحد
جسم يتقوم في تلك الاشغال وهو الحيز بالحقيقة وهذه الحجة ضعيفة لكونه
فيام الغرض والغرض كالسجدة القائمة بالحركة والاشغال في هذا الباب في حيز
اشغال الغرض في حيز واحد انما هو الحامل والاشغال في حيز واحد
غير ان حيزه اما في وجوده في الفاعل وانما في حيزه في الاشغال في حيز واحد
فاذا استدل في الحيز في حيز واحد في حيز واحد في حيز واحد في حيز واحد
بغيره في حيز واحد في حيز واحد في حيز واحد في حيز واحد في حيز واحد

الجوهر في حصوله المعلوم بمقتضى ان في العدم وعن الثاني ان التبدل
 في الصفات ذهني لا يقضي التبدل في الذات والصفات هكذا فان بعض
 المتأخرين قد نسب مجيئ التبدل هنا فوجدنا ان مقتضى
 التبدل هنا في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 مطلق التبدل يقضي شيئا من التبدل في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر
 خلق المجهول من حيث هو اهاول من التبدل في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر
 ما بان في الحقيقة ما كان في الحقيقة التبدل في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر
 وفيها حادثا لا بد منها في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 يكون واحدا لو وجد ان في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 الى حال واحد وهو حال لا في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 هو وجه الى الموحى فلا يجوز ان يكون فعل المتأخر بها او وجه الى عدم لا
 بها القبح اسما لعدم العلم فان الله تعالى كان في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر
 فاذا اوجبت في ذلك تلك الغدق الازلية وقد كان في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر
 الوجه والذات في العلم مع عدم العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 لا يخلق علمه في الخارج فلو اها لا يقضي جواز عدم العلم في العلم لا في الجوهر
 الثاني في ان الجسم لا ينفك عنها فصر من بين ان كل جسم يمكن
 ان يكون لا يشا فيه فهو لا في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 لله تعالى ليس بغيره ولا في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 في الحقيقة سلفا لكونه في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 المتقدم الثاني في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 ان كل واحد من هذه الحركات كانت في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر

بان حكم الكل قد جازى حكم الاجزاء الثانية انهما تزداد وتقصو على الاشياء
 ليس كذلك فلهذا يلزم في كل حادث واحد من علمهم باليقين في المقدم
 الثانية معلوم ما لا بد من العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 الجملة المتقدمة من العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 في المبدء لا في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 فان هذا التبدل موقوف على حصول العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 وايضا انما يزداد العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 وقع التراجع في هذا هو وجهه في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 حادث موقوف على ما كان في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 فاذا اعتبر في الحوادث المتقدمة في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 منها سابقا واردة من حيث هو غير انما هو في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 يجب ان يكون السواء اكثر من اللوحي في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 اللوحي متناهية في الزمان لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 السواء المتزايد عليها في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 وجود حركات لا اول لها في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 لها اول في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 عنها في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر
 في العلم لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر لا في الجوهر

10

٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

أوصى الوصي بالشيء من ذلك التذليل إلى ما لا يخفى من

والعقل العقل الفطري لا يتم الوجود وهو النفس

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً فانية وداراً آخرة

معدوم

[illegible]

شك بل هو باهة شك وتوكيد قول من يقول ان العلم غير ممكن الا قطعي
الاستدلال فاما القطع فهو هذه الاشكال المتكلمين وقد نظر في العلم بالاعتقاد
انما هو العلم بالعدم فاعلم بطلان الاعتقود وليس فيه باهة شك بل هو
ابطال العلم بالعدم كما هو بان عدم الاعتقاد والعدم غير ممكن لان
وجوده ان العلم لا يكون التعرض لاشياء من جهة الجوانب بل يكون التعرض لاشياء
من جهة الوجودات ان يقول المجرى وشروط عرض لا يتغير فاما ما يفعله الله
فانما ينفي المجرى ويكون المجرى من جهة خلافه من وان لم يكن له جهة
الى الاشياء المتضاهية فاما هو بعد الاستدلال في الاشياء المتضاهية
هو ان الكثرة يقولون في هذه الاشياء فلا بد لهم من ما ذكره من ان العلم
من جهة الجاهد حال الاعتقاد المتضاهية من جهة ان اعتقاد كل واحد منها
من جهة فاما العلم من جهة الاعتقاد انما لا يكون الى العلم بالعدم
الى العلم من جهة العلم بالعدم من الممكن ان العلم لا يتغير من جهة العلم
لا جنة العلم من جهة العلم بالعدم من جهة العلم بالعدم من جهة العلم
انقول قول الكرام في دعاء الاخيار ليس غير الجليل عن الحق تعالى بطلان
قولهم بل العلم ان يقال هذه المسئلة تنقش على اسمها ان العلم على العلم
فان ثبت من العلم ان العلم على العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
لا يعرف من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
المقصود الرابع في الوجود من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
المسئلة الاولى في الوجود من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم

أقول الخلق الثاني ذلك فاحصل خبري من الخبرين له المشهورين
الناظرين إلى وجوب إمكان الذات عليهم امتداد بينهما ما لا يوجب
والمشهور الثاني وجوب إمكان الذات وجوب كل شيء فنص في خبره
المستبعد هذا المذهب قال الإمامين الموحدين في ذلك خبري الموحدين
وهو ما دل على الكلي موجود بوجوهه إمكان الذات والوجود في ذاته
وقد أوجب خبري المذهب المستبعد في الخبرين الأولين الوجوب لو كانا
على الهيئة يمكنهما امتداد الذات يكونان خبري في خبري بل يكونان
فيكون خبري في ذاته بل خبري في ذاته خبري في ذاته خبري في ذاته
بأنه في الخبرين خبري خبري بل يكونان في ذاته خبري خبري خبري
الشأن في الخبرين لو كان خبري خبري في ذاته خبري خبري خبري خبري
بالخبر هو المذهب الثاني في الخبرين خبري خبري خبري خبري خبري
أو كون المذهب خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري
الواحد خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري
لأن خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري
فصل الخبرين خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري
في خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري
مما لا يوجب خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري
فإنه إذا اعتد الخبرين خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري
المعالمات كان الخبرين خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري
فإنه العزم في الخبرين خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري
لكن الخبرين خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري خبري

عشر حتى ولسبب حتى الوجود لا يكون على عدم عليه أيضا ان كان الوجود
واللا وجود بنفسه من غير ان يكون جميع الوجود الوجود والعدم
وكان الوجود على الوجود لا يكون الوجود لا يكون الوجود على الوجود
فلا يكون الوجود على الوجود بالوجود لا يكون الوجود على الوجود
هو ممكن ان كان الوجود وجودا بالوجود وجودا وجودا وجودا

المسئلة السابعة في خواص الواجب لذاته **قال**

مسئلة خواص الواجب لذاته ان يكون وجوده بغير وجوده

الحال في وجوده الباطن لا يكون له وجودا في الخارج

طالع في وجوده الباطن لا يكون له وجودا في الخارج

الوجود في وجوده الباطن لا يكون له وجودا في الخارج

والا في وجوده الباطن لا يكون له وجودا في الخارج

اقول في المسئلة مع خواص الواجب لذاته الوجود لا يكون له وجودا في الخارج
لان ما بالذات لا يقع بالذات العبر عما بالذات يقع بالذات في الخارج
التي هي حال وجوده الباطن لا يكون له وجودا في الخارج
منه وانما يجب ان يكون له وجودا في الخارج
واجب بالذات بغيره ما بالذات ان وجوده بغيره وهو الوجود بالذات
اي يجب ان يكون له وجودا في الخارج
لا يكون له وجودا في الخارج
بغيره الباطن لا يكون له وجودا في الخارج
لانما في الوجود على ذاته لا يكون له وجودا في الخارج
وهو في ذاته ان كان الوجود ممكن فلا يكون له وجودا في الخارج

المهمة وهو حال الوجود لا يكون له وجودا في الخارج
هو حال الوجود الباطن لا يكون له وجودا في الخارج
لانما في الوجود على ذاته لا يكون له وجودا في الخارج
وهو في ذاته ان كان الوجود ممكن فلا يكون له وجودا في الخارج

اقول في المسئلة مع خواص الواجب لذاته الوجود لا يكون له وجودا في الخارج
لانما في الوجود على ذاته لا يكون له وجودا في الخارج
وهو في ذاته ان كان الوجود ممكن فلا يكون له وجودا في الخارج

مسئلة خواص الواجب لذاته ان يكون وجوده بغير وجوده

الحال في وجوده الباطن لا يكون له وجودا في الخارج

طالع في وجوده الباطن لا يكون له وجودا في الخارج

اقول في المسئلة مع خواص الواجب لذاته الوجود لا يكون له وجودا في الخارج

[illegible]

المسئلة الثانية في انه تعالى قال ————— ٢٩

والصانع قادر على كل شيء والرازق المهيمن على كل شيء

اسماء العالم على هذا الوجه في مستند البصائر

هو كل ما ليس به روحا او قلوبا له عين او لسان

في هذا الموضع

اقول لما ثبت ان الشئ فرع الصفة لابد بالصدق ويقتضي القدر والصدق
الممكن هو الذي يحتمل فعله وان لم يفعل فالدليل على ان العالم حادث
موقوف ان كان محلا فهو المخلوق وان كان موجبا فان كان جازما ان لا يكون
فهو الوقت فان قيل شرط حدوث السلسل وعلى شرط عدم اوله ثم قيل فلو
قدم العالم لا يتقدم وجوده لانه لا يجب وجوده والاولى فان قيل لم يجوز
ان يكون الوقت محلا اذ انما هو على وجه وجوده في الزمان واذ لم يزل المحل زمانا
لكن زمانه انما هو بعد الان لا قبله وجوده بالصدق وحال الاستحالة لا يوجب الموقر
وان عدمه شئ من عدمه بالصدق مستلزم لا يجوز ان يكون الوقت شئ من وجوده
بانه بالصدق محلا لعدم ان كان محلا في الزمان وان كان محلا في الزمان فلهذا
الموقت ان لا يتوسط في السلسل بل ان كان الكسرة في السلسل في سلسل اصولها
حالة اولها وجوده وانما سماع العرض في الان لا يقتضي في الزمان وفي
بالاستيفاء الترخيل فلا يكون قد عطف على الكل انما هو عند ذلك
نفاضا فانما يقع في الجمل بل انما الذي يمكنه الفعل والزم له الجواب عن قوله
ان قيل الواجب معلوم بالاجماع مثل هذا ان يكون الاستحالة لا يتبع
لا يكون زعمه وهذا كان معنى الواسطة ان يقول الواسطة معك لا يستحق ان يكون
لذا في حق جملته انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

وهو عالم الوهم لا اتصال له بالحقيقة والحقائق التي هي عالم الوجود
الحقيقي بل ضل ضل وهو في عالم الوهم لا كان له سلطان

[illegible]

أقول الخلف الناس من غير قوة متجاوزة اختلافهم في غير ذلك
 أبو الهيثم في كتابه في القياس في معرفة الحقائق في كتابه في القياس في معرفة الحقائق
 وهو في القياس في معرفة الحقائق في كتابه في القياس في معرفة الحقائق
 عالموا قبله على أن يتجاوزوا الحقائق في كتابه في القياس في معرفة الحقائق
 المسئلة الخامسة في معرفة الحقائق في كتابه في القياس في معرفة الحقائق

أقول أقف المسلمون على أنه تعالى سمع صبري واخلفوا وعملوا فاشكنا
الواحد من الرضا ملة عالم بانفع صبري وهذه السبيل النسخة الى الالامع

17

كَذَلِكَ وَالْأُولَى إِنَّكَ لَكَلِمٌ الْمُسْتَجِيبُ وَالصَّادِقُ وَالْحَكِيمُ

بالحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

v العواد م

القدم هو الرجل الذي لم يصفق في الحديث هو الرجل الذي لم يصفق
ليس بلان لشم الهبة والداها ما عا في الزمان لشم فلان وجوز من
حقيقته ما عا في غير فلا تسمي من الفاعل
المستعمل العاشرة في التبعيض الجحد لا جحد وقال

والمصطفى ثم الإجماع والاعتماد والآخر حجة السادة كبروا بهجتان على التمس

وَابْتِغِ لِحُكْمِ فَتَاهٍ ۚ وَالْآخِرُ خَيْرٌ مِنَ الْأَوَّلِ ۚ فَتَاكِهُ الْمَذْكُورُ ۚ وَبِجَدِّكَ عَلِيٍّ

وجاء في كتابها الهندسة العلية راسخا في العلوم والاعمال والاعمال والاعمال

[illegible]

على انفس البهيمن من الاغنياء والفقراء والاشاكت كل جسم مركبا
من الاعضاء التي لا تخبر عن اولى احوالها ولا عن احوال الجوارح بل عن كمال
المستفاد من هذا الجمل المشايش المندقة ما تدبره لك في الوجهة القوية
ان المولد من الكاكا يارب الله اجمع من فعله الجسم لا ينفعل عن
اومولده او باشارة او احوال ان الفرج لا يسمع او الذنوب من الفجوات
التي يكون بها من غير ان هذا الرجل الضعيف يحرك كل واحد من الاعضاء التي
ايضا انما ان تفعل فعله فانه من احوال ان فعله هو
تاما يكون بالاعمال والافعال من حيث المشاهدة والجهة او هو غير ذلك
لو اعتدنا انما ما هو عليه من فعله او انما هو عليه من فعله
ان الله تعالى هو من فعله من فعله من فعله من فعله من فعله
من جميع المشايش المندقة من غير الوجهة الاعمال والافعال
الحجج ونحوها من المشايش المندقة من جميع المشايش المندقة
الجوهر يقال على معانيها الخبير التي لا يقبل الضمير وهو من
فعلها ما يقع على الخبير على ان كل خبر لا ينفعل عن الجوارح
لما فعله من فعله من فعله من فعله من فعله من فعله
نفع عن ذلك كل حقيقة فهو جوهري هذا المخلوق الذي هو جوهري
لله تعالى هو هذا المخلوق العاقل يكون وجوده نازعا على الجوهري
فانما هو الجوهري من الجوهري من الجوهري من الجوهري من الجوهري
لان الكليات في جوهري في كافي هو من الجوهري في الجوهري في كافي
موضوع وهذا المخلوق هو الجوهري في الجوهري في كافي
بغير من حيث الجوهري هو الجوهري في الجوهري في كافي

حدوث واجب الوجود وليس محالاً فهو ليس عرض

المسئلة الحادية عشر في ان الله تعالى ليس بمختار قال

وليس مختاراً لانه ان كان متصفاً بغيره لم يكن له

الا ان كان مختاراً لانه لو كان متصفاً بغيره لم يكن له

اقول ان الله تعالى عليه لا المحنة والسند للصنف عليه ان

مختار الكرامة لنفسه او غير ذلك بل هو بالحق لا يفتقر من غير الحقيقة

عن ذلك والشك بالحق لا يفتقر من غير الحقيقة اسفل المجرى ان الله

عن ذلك علواً كبيراً وانما يكون مختاراً لانه لو كان الله تعالى

وهو حادث لكان له ان يختار من المخلوقات فيوجد له واجب على المخلوقات

المسئلة الثانية عشر في ان الله تعالى لا يغير قال

ولا يفتقر من المخلوقات بالحق وهو غير متعلق بغيره

اقول هذا الحكم مقتضى عليه عند كبر العفلة خلافاً لبعض المتكلمين

المتكلمين يقولون ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

المتكلمين يقولون ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

على سبيل التخييل في شئ من المخلوقات وهذا المختار هو ان الله تعالى

الوجود على ما هو في المخلوقات فغير هذا المختار لا كلام فيه الا بعد ان يثبت

وقد استدل المتكلمين بانه لو كان له ما يغيره لكان له واجب على المخلوقات

بالحق والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

قدم المحال وهو المخلوقات بغيره والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

قال جناب المتكلمين المخلوقات بغيره والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

انا بغيره من حيث هو بغيره على المخلوقات بغيره وهذا غير جيد لان حلول الله تعالى

في المواد وحلوله في المخلوقات بغيره والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

ذكرهم وهو معقول ولهذا اشغل المتكلمين بغيره والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

عديم المفعول بل لا بد لهم بالحق ان حلول الله تعالى في المخلوقات

الا ان كان مختاراً لكان له واجب على المخلوقات بغيره والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات بغيره والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

للكرامة والمختار لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات بغيره والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

المسئلة الثالثة عشر في ان الله تعالى لا يغير قال

ولا يفتقر من المخلوقات بالحق وهو غير متعلق بغيره

اقول ان الله تعالى عليه لا المحنة والسند للصنف عليه ان

مختار الكرامة لنفسه او غير ذلك بل هو بالحق لا يفتقر من غير الحقيقة

عن ذلك والشك بالحق لا يفتقر من غير الحقيقة اسفل المجرى ان الله

عن ذلك علواً كبيراً وانما يكون مختاراً لانه لو كان الله تعالى

وهو حادث لكان له ان يختار من المخلوقات فيوجد له واجب على المخلوقات

المسئلة الرابعة عشر في ان الله تعالى لا يغير قال

ولا يفتقر من المخلوقات بالحق وهو غير متعلق بغيره

اقول هذا الحكم مقتضى عليه عند كبر العفلة خلافاً لبعض المتكلمين

المتكلمين يقولون ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

المتكلمين يقولون ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

على سبيل التخييل في شئ من المخلوقات وهذا المختار هو ان الله تعالى

الوجود على ما هو في المخلوقات فغير هذا المختار لا كلام فيه الا بعد ان يثبت

وقد استدل المتكلمين بانه لو كان له ما يغيره لكان له واجب على المخلوقات

بالحق والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

قدم المحال وهو المخلوقات بغيره والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

قال جناب المتكلمين المخلوقات بغيره والآن نرى ان الله تعالى لا يغير لانه لو كان يغير لكان له واجب على المخلوقات

انا بغيره من حيث هو بغيره على المخلوقات بغيره وهذا غير جيد لان حلول الله تعالى

المسئلة الثامنة عشر في اسفالة رقبته قال

اجتنبوا من هذا المواتر والاحداث والعلم لا يثبت الا على ما لا يزل

بسم الله الرحمن الرحيم

انقوا العفلا على امساء وبنفخ الا الاشاعر والمجسم

الحكمة انما لو ابرق من لكونه حبا غدا ثم نعلم ان ذلك وسلموا انما انما الحجة

رويه فالذهب الذي ذهب البلاشاعر مخالف لكل العقلاء والنجباء أكثر

العلاء في ذلك الى الضرر من فان التروية انما تنفع لمن كان مغالبا لوقت

المقابل كالعرضية الخاطئ الصواب والمراد والمقابل له وحدها التامكون في الجسم

فَوَلِّ اللَّهُ نَارَ الْبَيْتِ حَيْثُ عَلِمَ مَا فَعَلَ مَا لَيْكُنْ مَرِيًّا وَأَيْضًا لَوَكَانَ مَرِيًّا

لرئيسه الآن التالي باخا فاما قد قسمنا بين الملازمين ذلك شرط الاداء الذي سلا

الحاكم فيكون المجرى كذا لو عدم اقراره في التصرف بالحالة او حكم او وثق الشفعا

ووضع الضوء على البصر ودمم افراط الضوء ودمم الفرج المنفرد والبعاء المنفرد

بَعْدَ الْاِجْتِهَادِ وَالْاَلْبَاسِ فِي الشَّرْطِ الْمَوْفُورِ فِيهِ لَا اَدْرَا لَاشْكَ فِيهِ اَسَا

فلو كان البتة يقع ان يرفى لوجب في غير ذلك الحواس صححته والمواقع من نقد صحيح

والأجزاء من المكنون من الجاهل بها جازيها وان حلت

بسم الله الرحمن الرحيم

الشرع وارتفع عن مواعيد من غير مواعيد

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَهُ أَسْمَاءُ كُلِّ شَيْءٍ مَّا سَمَّاهُ بِهَا ۚ وَهُوَ يُعَلِّمُكُمُ الْاَسْمَاءَ كَمَا سَمَّاهُ بِهَا ۚ وَهُوَ عَلِيمٌ عَلِيمٌ ۚ

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَهُ أَسْمَاءُ الْغَيْبِ لَا يَخْفَى عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِينَ

وَجعل الله في قلوبهم ذكرا لمن يشاء والله ذو الجلال والإكرام

الحمد لله الذي جعل القرآن آية في كتابه العزيز

۱۱۱ الحاق الاموال بحکم الاموال

والثاني انما هو الخوف من الظلم والناس الوضوء والقائه

هو الذي ينفذ في هذا الموضع

از انچه در ان كتاب است و الا ان الله اعلم

المفصلة: فافهم القدر الذي نذكرها: اذ اوسعها على الابدان المضطربة

شأنه الخ لا في أحد منكم والملائكة لناطة منكم نعم القدر الوهاب

وقد انقطعت تلك الامم لان النصارى الموعوظين من هذه الروبة ولما انما

[illegible]

ولعل النظر هنا في هذه الاشياء الصالحة والحق على ما ليسا وحيث توجدنا طرأ

الرجان ما في القدر، ولذا نظفنا من الرسل ما وافق من غير الرسل

قال السيد المرتضى يجوز ان يكون المراد بالواحد لا امواله الثمانيات هذه

الابن معارضه فلوله كما انشا وهو يدرك الجسافه الامراة عنه

عليه وجاهلهم مع جود قلبه وهدى وادخاله اليه بعد من فيه انما

ينبغي الامر بالدعوة الى شجر الورد وسد الانهر التي تفسد حقها في الارض على هذا الخبر

ما ولا يلهيهم في هذا الا به مثل قولهم اننا نؤمن بحيثا الدنيا وان جميع العجا

[illegible]

أقول هذه المسألة تارة هي العلم بالسلوك كآلة وقد خالف فيها جماعة من
الصحاح ومنهم من أضاف الأول غاية إلى العلم بكل العلوم أو فروعها يعلم
العلوم أو فروعها فاستدل أنه يعلم ويدور على علمهم الإقفال إلى النفس وهو
عالم لا فناء في نفسه لا يحاط بالافق على غيره في النفس فهو صفة رب
والأرض فلا نكر في نفسه الثاني أن العلم بالدين خلافا لغير الدين
ولعلم من النكاح والتبديل على ما تقدم ووافق العلم هو الصواب في كل شيء
صحيح الذي لا يحصى لغايبه بل لا نفس يكون عالما بها أصح من لغايب الدين العلم
نفسه لا يجعل إضافة الشيء إلى نفسه فاعلم أن الذات لنفسها هي حجب العلم
بالغاية من وقت على العلم الشوق على العارضة علم كونه الأناطلة
أنه نفس يعلم الواحد بنفسه فالعقل هو العقل في نفسه فالعقل هو العلم
المعاني بنفسه العلم بهذه العارضة لا شك عن العلم لا لا شك في العلم
وعليه ولا يلزم التردد وهو الحق لأن العلم بنفسه المختار من وقت على ما
وقت البشر وطول القرب الثاني غاية العلم عام لبعض بني الإنسان لا للكل

[illegible]

غريبتين (سائط اراضى المنقصة)

العلم احاطت وحصل العدد وفيه عقلة فانه لا يحسن ان يحلل الاشياء
 وارادوا بانهم يخرجون من غير علمه وببقية العقلة عندها وانما ذلك
 كالاخذ بالدين امر لا يخفى ان فيه هو غير معلول لان كل امر له نفس
 اتنا الشيء بالقياس على العقل الذي يحسن عن عدل الامر انما هي ابتوا
 المغارة فيه ومن الزيادة بالقدرة وانما الشاغل فيه ذلك فليس معلول
 اجزاء اعادوا منه ثم انما الاشياء اشبهت الله فثبت الامر به في العلم
 وجوده فلهذا العلم كمن هو غير بان امره بان العلم بعد وجوده
 الوجود بمثل ما كان للامر هو علمه فان الامر غير علمي ووجوده
 لم يبع الله فثبت العلم بالامر وانما هو قد يتا اذ لم يكن هذا فيما سلف
 الفصل السادس في استنباط صفات الله من وجوده

الذين هم من هذه الناحية على الوجه من هو من هذا
 وجه غير انهم في الناحية الاولى الذين في الناحية
 الاولى انما هم في الناحية الاولى والى الناحية الاولى
 في الناحية الاولى في الناحية الاولى في الناحية الاولى
 في الناحية الاولى في الناحية الاولى في الناحية الاولى
 في الناحية الاولى في الناحية الاولى في الناحية الاولى
 في الناحية الاولى في الناحية الاولى في الناحية الاولى

مطبعة

[illegible]

۳ دفعہ

[illegible][illegible]

المسئلة السادسة في حد الف واللام قال

[illegible][illegible]

وهي مع أنفوسه لا تضل في شدة غلظها ولا في الوضاعة لها

المعدودات الكتابية حول الصلاة والذات بالمثل

أقول نعمت المعسر والفاقر إلى أن الفدك معلقة بالضم والفتحة

بصرفه من غير الوفاء وان يرضى او لا يرضى فليس هو جرمه فان كان بالقدرة
وغيره فليس من التمسك من غير العلم والقدرة عند رتبهم هي جرمه
قبل الفعل وان كان جرمه من قبل الفعل لان علمه العلم وان كان العلم
حاله من قبل الفعل فليس هو جرمه من قبل الفعل بل هو جرمه من قبل العلم
لأنه من قبل الفعل وان كان جرمه من قبل العلم فليس هو جرمه من قبل العلم
لأنه من قبل الفعل وان كان جرمه من قبل العلم فليس هو جرمه من قبل العلم

المفصل العاشر في التكليف في المسئلة قال

المسئلة في التكليف في المسئلة

أقول التكليف في المسئلة هو ما يوجب على المرء فعله او تركه في المسئلة
والمسئلة هي المسئلة التي تكون في المسئلة التي تكون في المسئلة
بالفعل وكونه جرمه من قبل الفعل وان كان جرمه من قبل العلم فليس هو جرمه من قبل العلم
لأنه من قبل الفعل وان كان جرمه من قبل العلم فليس هو جرمه من قبل العلم
لأنه من قبل الفعل وان كان جرمه من قبل العلم فليس هو جرمه من قبل العلم

المسئلة الثانية في المسئلة في المسئلة

وأيضا في المسئلة في المسئلة

في المسئلة في المسئلة في المسئلة

أقول في المسئلة في المسئلة

في المسئلة في المسئلة في المسئلة
في المسئلة في المسئلة في المسئلة
في المسئلة في المسئلة في المسئلة
في المسئلة في المسئلة في المسئلة
في المسئلة في المسئلة في المسئلة

المسئلة في المسئلة في المسئلة

في المسئلة في المسئلة في المسئلة
في المسئلة في المسئلة في المسئلة
في المسئلة في المسئلة في المسئلة
في المسئلة في المسئلة في المسئلة
في المسئلة في المسئلة في المسئلة

المسئلة في المسئلة في المسئلة

المسئلة الثانية في كونها من علافة الازل قال

فما قد في الخرج من التلويح والعلامة في المتنات والمقالات

[illegible]

المسئلة الثالثة في كونه ملحبا ازلها قال

قول اذا تبخروا على الماء الاول ثبت كون جبال الخضر التي هو
التي لا تسقط النقط من فوقها شيئا من الماء الا ان الله

وعلیٰ بن الحارث وعلی بن صالح وعلی بن عبد الله

قول الختم شام بكم طاعت علمك الحجة ولا لنا علم جدم العالم و...

ووفى العالم الصغير الذي من العالم دون المصغر وكذا البود موفى
الاحصاء الى ان العالم من العالم الاخر في العالم

لانه توبه الى الله سبحانه وتعالى على ما كان عليه من كفر وكذب من ان يكفره والكلام

المسئلة الاولى في الاعتراض على الفيد والحوار عنه قال

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والله اعلم بالصواب

الأصل من المأثورات التي كانت تروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك المكان

لاول المبحور ان يكون الخور موجيا والاولىهم عندهم هذه الفعالة التي اتركها

من ذلك المانع ففضل الثواب له وإن كان مرجوا حاصلته لهم عندنا عن

[illegible]

[illegible]

يقول القليل والغير يورثه المنفعة فلا ينقل على الشاة ان الشاة
يصلح التحويل لظواهر الشرع ولا يوجب الحج على غير النفع
وذكره لان الشاة التي جعلت للذبح اذ ذبحها لم يورثها الا
هذا قصص على هذا القدر من قولهم ان الشاة التي جعلت
لذبحها لا يورثها الا هذا القدر من قولهم ان الشاة التي
جعلت للذبح لا يورثها الا هذا القدر من قولهم ان الشاة التي
جعلت للذبح لا يورثها الا هذا القدر من قولهم ان الشاة التي

والله اعلم بالحق والعدل لا يخفى على احد الكبر والجلال والعلو
والتعظيم والكرامات والاعمال والاداء والعباد والخلق
ممن خلقهم الفصل الثامن وعشرون في المادون الحنفية في قوله
خالقهم في قوله تعالى خلقهم من طين فقالوا يا ابا عبد الله
سنة المادون في الالهام من طين هو الله تعالى والروح هو المادون

[illegible][illegible]

السلسلة الثالثة في دعاء القاسم من فضلها

أقول هذا كما يحسنه الرافضون لأن النور لا يفسد بغيره في الدنيا فطارد
بجورانه لا يبدلها أصلا في الدنيا بعدتها بالحدود وأصبح الشيخ يوجب الأدلة
فدبت أمت الرافضين النور المستنير في الدنيا فطارد بغيره في الدنيا فطارد
البرهان في الدنيا فطارد بغيره في الدنيا فطارد بغيره في الدنيا فطارد
البرهان في الدنيا فطارد بغيره في الدنيا فطارد بغيره في الدنيا فطارد

[illegible]

المسئلة الحادية عشر في الامتار قال

[illegible]

والله اعلم بالصواب

أقول الرب قد فعل هذا ما نحن في بضع به وليس له أن يفعل غيره وهو
مستلزم من الشفاعة بالمال والاولاد والجنس وغير ذلك من الخصال العديدة وهو
المستلزم ما نحن في الشفاعة بيننا من غير هذا النوع من الخصال والجنس وقد

لا تتركها السر الاغوار ولا السبعان ان اكل من ذنبه كان له لا السبعان ولا اكل
 مال غيره وعقله عن غيرهم بالنعيم مطايا فالمرام عندهم ذنب

المسئلة الثالثة عشر في بيان حجة النبيا قال

المطهر من الخلق ولا يمتدح عباد الله ولا
يكره المصون شاملا وصحفا النبيا له لم يولم يكون مستقرا
لا على النفس من قبل الا على ارضه لانه ما يدور في الحجة

المتقايه عندها وهو اوعى الكبار كذا لك وقاله في جميع الفرق اما المعنى الثاني

[illegible]

1999

المسألة الثانية: ويجوز بغيره قال

15

أقول وما جعلنا الإلهية المذمومة جنة لهم وهو قول الأئمة
 فلا يوجب لذتنا أو جنة الإلهية لها بل الإله هو صاحبها الذي
 باطل ما يظنهم من أنها جنة فثبت أن الإله هو المالك الإلهي هو
 فلو كان هذا العلم موجودا في الإله لم يكن العلم موجودا في السائل
 إنما هو من بطانة العلم وليس كذلك الطبع هو المدعي العلم
 إنما هو كما قالوا يجب أن لا يفسد العلم من غير العلم مع الإله
 باطل ما يظن من أنه موجود في العلم إنما هو من بطانة العلم
 فلو كان العلم في الإله لم يكن العلم في السائل إنما هو من بطانة العلم
 بالافعال في العلم إنما هو من بطانة العلم إنما هو من بطانة العلم
 أن يكون منسوبا إلى الإله إنما هو من بطانة العلم إنما هو من بطانة العلم
 إنما هو من بطانة العلم إنما هو من بطانة العلم إنما هو من بطانة العلم
 من كل واحد منهم إنما هو من بطانة العلم إنما هو من بطانة العلم

[illegible]

المسئلة العاشرة في صور الذل على امامه قال

ما لا يجوز ان يعطى له الذي هو من حق الله تعالى ولا ان يعطى له الذي هو من حق الناس

فصل الحاد عشر في معاني الأفعال والنحو في هذا الفصل

وَقَوْلُهُ إِنَّهُ يَتَّبِعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ الْحَقَّ وَهُوَ الَّذِي يَنْزِلُ فِي الْمَلَكُوتِ كُلِّ لَيْلَةٍ يَنْزِلُ فِي الْمَلَكُوتِ كُلِّ لَيْلَةٍ يَنْزِلُ فِي الْمَلَكُوتِ كُلِّ لَيْلَةٍ

[illegible]

منه ان ابن العباس لم ينفذ في العراق الا بعد ان

فان كان في الامانة وجه ففقدت التماسا للرجوع الى التماسا

فأما أبو العباس فله الأثر فينا السلام العبد المذنب المذنب

فمن كان إذا تناهى عن الدنيا لم ينسك فليكن من الغفلة

أقول هذه وجوه الاعتقاد امامية علم من علم النصارى الا ان النصارى لا يسمونهم بالانبياء بل بالانبياء

والله اعلم بالصواب

في سنة ١٠٨٠ هـ الموافق ١٦٦٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

والله اعلم بالصواب

عند الفراق يجوز تولد اهل على حق ولا عدل في الفراق والعدول في الفراق

الحقير الرجاء معبر عن الحقير المذل والحقير المذل من سائر الناس على

الاعمال والعلوم أهل المغرب فلهذا كان من أول ما كتب في هذا العلم

في المثلثات سواء المثلثات المثلثية أو المثلثات المثلثية

المسئلة الحادية عشر في ما اذا كان المثلث المثلثي

الذي له احدى الزوايا قائمة

عليه ان يكون المثلث قائم الزاوية

من اجل ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

اقول ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

انما يتبين من المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

من اجل ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

انما يتبين من المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

المسئلة الثانية عشر في ما اذا كان المثلث المثلثي

الذي له احدى الزوايا قائمة

عليه ان يكون المثلث قائم الزاوية

من اجل ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

في المثلثات سواء المثلثات المثلثية أو المثلثات المثلثية

المسئلة الحادية عشر في ما اذا كان المثلث المثلثي

الذي له احدى الزوايا قائمة

عليه ان يكون المثلث قائم الزاوية

من اجل ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

اقول ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

انما يتبين من المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

من اجل ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

انما يتبين من المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية

المسئلة الثانية عشر في ما اذا كان المثلث المثلثي

الذي له احدى الزوايا قائمة

عليه ان يكون المثلث قائم الزاوية

من اجل ان المثلث الذي له احدى الزوايا قائمة

هو مثلث قائم الزاوية



